



بيان صحفي

ورشة عمل في ماس تناقش تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني لقطاع الأثاث الفلسطيني



عقد معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس) في مقره برام الله يوم أمس الثلاثاء الموافق 2018/08/14 ورشة عمل لمناقشة دراسة أعدها المعهد حول " تطوير تنافسية وزيادة حصة المنتج الوطني لقطاع الأثاث الفلسطيني " شارك فيها مدعوون من القطاعين العام والخاص، وممثلون عن قطاع صناعات الأثاث الفلسطيني.

هذا وقد اعد الباحث في "ماس" مسيف جميل الدراسة، وعقب عليها كل من السيد جمال جوابرة ممثلاً عن اتحاد الغرف التجارية، والمهندس حيدر حجة ممثلاً عن مؤسسة المواصفات والمقاييس، والمهندس زياد فضل ممثلاً عن وزارة الاقتصاد. وقد ادار الجلسة الدكتور بلال الفلاح، باحث رئيسي في "ماس".

افتتح الجلسة الدكتور بلال الفلاح مرحباً بالحضور ومشيراً الى أهمية الدراسة لزيادة حصة المنتج الوطني لقطاع الأثاث. وذكر أن هذه الدراسة تنفذ ضمن مجموعة من الدراسات القطاعية التي يعدها المعهد في إطار برنامج التعاون بين المعهد والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وفي عرضه للدراسة، طرح الباحث مسيف جميل مبررات إعداد الدراسة حيث ان قطاع الأثاث هو أحد القطاعات الصناعية ضمن سلسلة الأبحاث القطاعية ذات الأولوية، وذلك ضمن اعتبارات عديدة منها أن منتجات الأثاث يمكن احلال الواردات فيها الى حد كبير، وهي ضمن أهم خمسين سلعة تمثل 65% من مجمل الاستيراد الفلسطيني، وكانت ولا زالت ضمن السلع المحلية التي تنتج بغزارة، لذلك ادرجت ضمن قرار منع الاعراق عام 2012. وأن القطاع الصناعي الفلسطيني يتمثل في 19 قطاع، 5 قطاعات منها تشكل صادراتها 83% من اجمالي الصادرات، وقطاع الأثاث يشكل 10.9% من الصادرات الفلسطينية الكلية عام 2016. وأشار إلى أن نمو الصادرات أكبر من نمو الواردات لهذا القطاع (الصادرات 102 مليون دولار ضعف الواردات).

وذكر الباحث بأن الهدف من الدراسة التعرف على حجم القطاع ونتاجيته، وحصته السوقية، وكيفية عمله، وتنافسيته، وبنيته، لاقتراح سياسات صناعية، وتجارية، واستثمارية، تساعد في زيادة الانتاجية، والتشغيل، وتعزيز حصته السوقية.

كما بين السيد مسيف ان توزيع الإنتاج في هذا القطاع يتوزع في خمسة مجموعات: الأثاث المنزلي 46%، المكتبي 17%، المطبخي 17%، التقليدي (شبابيك وأبواب) 15%، المعدني والقش والبوص 3%. كما ذكر بأن رأس المال ومصادر التمويل والتسهيلات البنكية لهذا القطاع هو تمويل ذاتي مع غياب التسهيلات الائتمانية لهذا القطاع، وذكر أن مدخلات الانتاج فيه (اسفنج، أقمشة، أخشاب) هي ذات منشأ خارجي، ما عدا الاسفنج الذي يعتمد في غالبيته على الانتاج المحلي. وجزء من المدخلات يتم استيراد بشكل مباشر. أما فيما يخص الاستيراد فجزء من المنتجين يعزفون عن الاستيراد المباشر بسبب القيود الاسرائيلية ونقص السيولة، وعدم وجود تسهيلات للدفع، والعقود من الباطن.

وفي استعراضه للمشاكل التي يعاني منها هذا القطاع ذكر الباحث بأن نقص التدريب والتأهيل من أهم المشاكل التي يعاني منها، حيث النقص في العمالة الماهرة يصل الى 70%، بسبب انتقال العمال للعمل في إسرائيل بأجور أعلى. لدرجة أن بعض المصنعين توقفوا عن الانتاج وتحولوا الى التجارة بالأثاث بسبب تسرب العمالة الماهرة. ومن جانب اخر، ذكر الباحث أن التدريب للعامل الفني يستغرق في المعدل سنتين، وبعدها ينتقل للعمل في إسرائيل، وهذا أوجد حالة قلق لدى المنتجين، فأصبح المصنع الفلسطيني مركز تأهيل وتدريب للسوق الاسرائيلية. كما ذكر بأن المشكلة الفنية تتلخص في اللمسات الأخيرة والتنجيد، اذ يوجد طلب كبير في السوق الفلسطينية لهذه المهن، ولا يوجد خطة أو الية لتعويض هذا النقص.

وخلص الباحث بمجموعة من التوصيات ذكر منها: أهمية انشاء بنك صناعي متخصص، وتعزيز الرقابة على المواصفات للسلع المستوردة، وأهمية أن تقوم وزارة العمل بوضع برامج تدريب مهنية بالتعاون مع منتجي الأثاث، لتغطية النقص وحل مشكلة التسرب المهني الى إسرائيل، وانشاء اكااديمية تقنية متخصصة بإنتاج وتسويق وتصميم وتصنيع الأثاث بكافة أشكاله. وان يبذل المنتجين جهدا أكبر لحل مشكلة اللمسات الأخيرة، وهذا يعزز التنافسية ويزيد ثقة المستهلك المحلي، وبالتالي زيادة الحصة السوقية.

من جانبه، تحدث جوابرة معقبا على الدراسة بأنها دراسة هامة وضرورية وخاصة في موضوع نقص الرقابة على المواصفات والمقاييس، وأن الغرف التجارية عملت على دمج 200 عامل بعد تدريبهم في منطقة سلفيت ضمن مشروع

تعزيز التجمعات العنقودية بالتعاون مع وزارة الاقتصاد. كما أكد على ضرورة التوجه الى الاسواق الخارجية، وضرورة توجه العطاءات الحكومية على المنتج المحلي في عطاءاتها، مع ضرورة التغلب على مشكلة النقص في العمالة الماهرة.

وشدد المهندس حيدر حجة على ضرورة تبني سياسة حمائية شاملة لجميع المنتجات الوطنية والصناعات المكملية لصناعة الأثاث. وفيما يخص مواصفات الأثاث والرقابة وضعف الرقابة عليها، فان ذلك يعود الى تحكم إسرائيل بالمعايير التجارية، مع ضرورة تعزيز الرقابة على أثاث الأطفال والمدارس، وقد أكد على ان الأثاث الفلسطيني انتقل نقلة نوعية على صعيد التصميم والجودة بسبب المنافسة الخارجية.

بينما أشار المهندس زياد فضل على ان وزارة الاقتصاد أولت أهمية خاصة لقطاع الأثاث وتم وضع سياسات عامة وخاصة لهذا القطاع، وقد بين أن الوزارة اعدت مسودة قانون حماية المنتج الوطني والذي يدرج قطاع الأثاث ضمن الحماية، وهي في حالة انتظار توقيع القانون من قبل الجهات المختصة. كما أكد على ضرورة التزام الحكومة بتسهيل اجراءات الدفع للقطاع الخاص وأن تكون ضمن فترة زمنية لا تتجاوز السنة، مع وضع نظام لمنح الأولوية في العطاءات الحكومية.

وفي نهاية الجلسة، أجمع المشاركون على ضرورة تبني عدة سياسات تساهم في تعزيز حصة المنتج الوطني، وأهمها اعطاء أفضلية للمنتج الوطني في العطاءات الحكومية، وتعزيز التدريب من خلال انشاء مراكز متخصصة لإنتاج الأثاث والتصميم والابداع، وتبني برامج توعية بأهمية احتراف هذه المهنة، وايجاد مناطق صناعية بكافة التسهيلات الممكنة، والبحث عن حل مشكلة النقص في الايدي العاملة بسبب تسربها الى إسرائيل، وأخيرا تعزيز نهج التجمع العنقودي ليشمل أكبر عدد ممكن من المنتجين.